State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة (٤) من القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح
د. عبدالعزيز طارق الصقعبي

يحال إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي
يوزع على الأعضاء

٤/١٠/٢٠٢٣م

اقتراح بقانون
بتعديل المادة (٤) من القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦
بشأن المناقصات العامة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٩،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٤) في القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه النص التالي:

" الجهاز المركزي للمناقصات العامة هيئة عامة يشرف عليها الوزير المختص ولها ميزانية تدرج تحت قسم خاص في الميزانية العامة للدولة، ويختص الجهاز بما يلي:

١) طرح المناقصات العامة (وما في حكمها من أساليب التعاقد) وتلقي العطاءات والبت فيها وإرسائها وإلغائها وتمديد العقود الإدارية وتجديدها وكذا الأوامر التغييرية والتصنيف والإشراف على التأهيل، والإذن للجهات العامة بإجراء التعاقد بأي أسلوب من أساليبه وفقاً للإجراءات المبينة في هذا القانون.

٢) ومع مراعاة القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦١ المشار إليه، تسري أحكام البند السابق على العقود التي تتم داخل الدولة بشأن أعمال شراء تتبع جهة عامة وتوجد في دولة أجنبية سواءً كان المتعاقد كويتياً أو أجنبياً.

٣) أي اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا القانون ".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصـــه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل المادة (٤) من القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦
بشأن المناقصات العامة

صدر القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة، وقد تضمن في نصوصه مجموعة من الأحكام المنظمة للجهاز المركزي للمناقصات العامة، كتحديد اختصاصات الجهاز، وتشكيل مجلس الإدارة، واختصاصه، والقواعد الإدارية والمالية، ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة (٤) باعتبار ميزانية الهيئة ميزانية ملحقة بمجلس الوزراء.

وغني عن البيان، أن المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي قد وضع خصائص محددة للجهات ذات الميزانية الملحقة، وهي أن تمارس نشاطاً مميزاً، وتقدم خدمات تتطلب قياس تكلفتها، وغيرها من الخصائص، والناظر للجهاز المركزي المناقصات العامة يدرك أن عمل الجهاز لا يتوافق مع خصائص الجهات ذات الميزانية الملحقة.

فتصحيحاً للوضع القائم، جاء الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (٤) من القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه، لتغير نوع ميزانية الجهاز من ميزانية ملحقة إلى ميزانية ضمن الميزانية العامة للدولة، كالوزارات والإدارات الحكومية الأخرى.